

تنسيق فرنسي أميركي روسي لتهدئة التوتر بين أرمينيا وأذربيجان

باريس تتهم أنقرة بإرسال مرتزقة سوريين إلى ناغورني قره باغ



أزمة تزيدها الأجدات الإقليمية اشتعال

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والتعبير عن تضامنها التام مع اليونان وقبرص.

وقال دبلوماسي أوروبي "ثمة إرادة جماعية للعودة إلى العلاقات الجيدة مع تركيا لكن بشروط". وأضاف "يجب إيجاد الأدوات المناسبة والجدول الزمني المناسب والرسالة السياسية الصائبة".

ورأت الدول الـ27 في قرار أنقرة سحب سفينة التنقيب عن النفط من المياه اليونانية مؤشرا إيجابيا.

وأعلن مسؤول أوروبي "كنا لم نر الخطوات نفسها حيال قبرص".

وقال بيار رازو المدير الأكاديمي للمؤسسة المتوسطة للدراسات الإستراتيجية "اليوم رسمت الولايات المتحدة وروسيا خطوطا حمراء مع أذربيجان في بحر إيجه وفي ليبيا وحتى في ناغورني قره باغ. وحدهم الأوروبيون لم يفعلوا ذلك حتى الآن".

الفرنسي للشؤون الأوروبية كلمنت بيون الخمينس إن على الاتحاد الأوروبي أن يقف بحزم تجاه تركيا وإن هذا قد يعني فرض عقوبات محتملة.

وقال لقناة فرانس 2 التلفزيونية "يجب أن تكون هناك مؤشرات على قوة العزم في المدى القريب. سنرى إن كان سيتم فرض عقوبات".

ويرى دبلوماسيون أن الاتحاد الأوروبي لن يفرض عقوبات على تركيا خلال هذه الجلسة بعد أن أذنت أنقرة لمطالبه بالجلوس لطاولة المفاوضات والحوار مع أذربيجان، لكن سيف العقوبات يظل قائما إذا ما تراجعت أنقرة عن التزاماتها بوقف التصعيد وسحب سفن التنقيب من المناطق المتنازع عليها.

ولا يبدو أن لدى دول التنقل الـ27 الكثير من المجال للتحرك إذ عليها ألا تضر بالحوار الذي وعيت أذربيجان بإطلاقه، لكنها تنوي أيضا توجيه رسالة حازمة

العسكري وهو ما أكده الرئيس الأذري إلهام علييف بالقول إن "سنواصل العمليات العسكرية حتى تسحب أرمينيا من المنطقة...الدعوات للحوار لا فائدة منها".

وكان الرئيس الفرنسي قد صرح الأربعاء أن فرنسا لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يحصل في المنطقة، قائلا "نقول لأرمينيا والأمن إن فرنسا ستفعل ما يجب فعله".

ويضيف الوقوف على طرفي نقبض في الأزمة الأرمينية الأذربيجانية إلى سلسلة التناقضات والخلافات الرئيسية التركية من سوريا وليبيا وصولا إلى أزمة شرق المتوسط.

وعشية انعقاد قمة أوروبية تمتد على مدى يومين للنظر في إستراتيجية مواجهة التهديد التركي للمياه الإقليمية مع اليونان وقبرص في شرق المتوسط، لم تستبعد فرنسا فرض عقوبات أوروبية جديدة على تركيا. وقال وزير الدولة

وأوضح المرصد أن هذه الدفعة "وصلت الأراضي التركية قبل أيام قادمة من منطقة عفرين شمال غربي حلب... دعة أخرى تتحضر للخروج إلى أذربيجان، في إطار الإصرار التركي على تحويل المقاتلين السوريين الموالين لها إلى مرتزقة".

وتداول ناشطون أرميني مقطع فيديو يوثق حركة مكثفة لمساحين يرددون هتافات باللغة العربية على متن عربات قبل إنها تتجه إلى جبهات القتال في صفوف أذربيجان ضد القوات الأرمينية.

واتهمت أرمينيا تركيا بالغلغ بالتورط المباشر في الصراع، قائلة إن مقاتلة تركية من طراز إف-16 أسقطت طائرة حربية أرمينية في وقت سابق من الأسبوع الجاري، مما أسفر عن مقتل الطيار.

ويرى مراقبون أن استقواء باكو بالدعم التركي دفعها إلى إلغاء خيار التسوية السلمية والتوجه للحسم

يثير التدخل التركي في الأزمة بين أذربيجان وأرمينيا ودعمها العلني لباكو المخاوف من أن يتصاعد الصراع ويتحول إلى حرب شاملة بين قوى عظمى متنافسة في المنطقة. ولم تجد دعوات التهدئة الدولية صدى يذكر لدى طرفي النزاع مما يزيد من مخاطر التدخل الخارجي المباشر في الأزمة ما لم تلتزم أنقرة الحياد.

تركيا وروسيا للحصول على الدعم. وتعتمد أرمينيا الفقيرة بشكل كبير على الدعم من روسيا، التي لديها تراث مسيحي مشترك، بينما تحظى أذربيجان لإنهاء القتال المستمر منذ أيام للسيطرة على جيب ناغورني قره باغ المتنازع عليه، فيما تتمسك باكو بالحسم العسكري مدفوعة بدعم تركي حذر باريس وموسكو من تداعياته على أمن منطقة القوقاز الإستراتيجية.

ودعى رؤساء فرنسا وروسيا والولايات المتحدة لوقف إطلاق النار في ناغورني قره باغ، حاضرين أرمينيا وأذربيجان على الالتزام بإجراء مفاوضات دون تأجيل.

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب في بيان مشترك أصدره الإليزيه "ندعو لوقف فوري للأعمال العدائية بين القوى العسكرية المعنية"، كما دعا قادة البلدين "استئناف المفاوضات الجهرية".

المحادثات الهادفة لتسوية النزاع، والتي بدأت مع تفكك الاتحاد السوفيتي في 1991، متعذرة بشكل كبير منذ اتفاقية لوقف إطلاق النار عام 1994.

وبدلت فرنسا وروسيا والولايات المتحدة جهود وساطة ضمن "مجموعة مينسك"، لكن آخر وأكبر تلك المساعي انهارت في 2010.

وأضاف "اتفقنا مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تبادل كل المعلومات المتوفرة لدينا حول هذا الوضع والقدرة على استخلاص كل العواقب".

ونقلت وكالة تاس للأنباء عن الكرملين قوله الخمينس إن مجلس الأمن الروسي يعتبر أي نشر لمقاتلين من سوريا وليبيا في منطقة الصراع بين أرمينيا وأذربيجان تطورا خطيرا للغاية، فيما أبلغ مصدران من المعارضة السورية المسلحة رويترز أن تركيا ترسل مقاتلين سوريين لدعم أذربيجان.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان وناشطون آخرون بأن تركيا نقلت عناصر تابعة لفضائل المعارضة المسلحة السورية إلى أراضي أذربيجان على خلفية التصعيد العسكري مع أرمينيا.

وقال المرصد إن "دفعة من مقاتلي الفضائل السورية الموالية لأنقرة وصلت إلى أذربيجان، حيث قامت الحكومة التركية بنقلهم من أراضيها إلى هناك".

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب في بيان مشترك أصدره الإليزيه "ندعو لوقف فوري للأعمال العدائية بين القوى العسكرية المعنية"، كما دعا قادة البلدين "استئناف المفاوضات الجهرية".



إيمانويل ماكرون
لدينا معلومات مؤكدة حول انتقال مقاتلين عبر غازي عنتاب

وكان القتال الذي بدأ في نهاية الأيسر امتدادا للأعمال القتالية المستمرة منذ عقود في المنطقة التي يسيطر عليها الأرمين والمعترف بها دوليا كجزء من أذربيجان ذات الأغلبية المسلمة.

ويثير القتال مخاوف من أن يتصاعد الصراع ويتحول إلى حرب شاملة، حيث سعى الجانبان إلى القوى الإقليمية،

الأمم المتحدة تخشى انهيار السلام الهش في مالي

لعب منصة للانتخابات الوطنية والاستعادة الكاملة للنظام الدستوري".

وسمى وزير الخارجية المالي السابق مختار عون رئيسا جديدا للوزراء الأحد من طرف الرئيس الانتقالي باه انداو، استجابة لشرط رئيسي وضعته المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) لرفع العقوبات التي فرضتها على مالي. ورغم اتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه في شهر يونيو 2015 في العاصمة المالية بين الحركات المتمردة في إقليم أزواد شمال البلاد، والحكومة المركزية في باماكو، بوساطة دولية قادتها الجزائر، إلا أن المعارك ظلت مستعرة بين قوات "تنسيقية الحركات الأزواوية"، التي تقاتل من أجل استقلال الإقليم عن مالي من جهة، وبين الميليشيات القبلية التابعة لبعض قبائل الطوارق والعرب المالية للحكومة في مالي من جهة أخرى.

وينص الاتفاق على إنشاء مجالس محلية ذات صلاحيات واسعة ومنتخبة بالاقتراع العام، ولكن دون استقلال ذاتي في شمال البلاد أو نظام اتحادي. ولا يتضمن الاتفاق اعترافا بتسمية "أزواد" التي يطلقها المتمردون على شمال مالي، ما يبلغي مطالب حكومة باماكو.

ووافقت تنسيقية حركات أزواد في الخامس من يونيو 2015 على توقيع اتفاق السلام بعد انقراض تسويات مهمة أبرزها دمج المقاتلين الطوارق ضمن قوة أمنية خاصة بالشمال وتمثيل أفضل لسكان الدولة ولخلق الشروط الأساسية لوضع مؤسسات ديمقراطية أكثر قوة، وقواعد قضائية أخرى.

نيويورك - دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش السلطات الانتقالية في مالي إلى استئناف تطبيق اتفاق السلام الموقع عام 2015 والضروري لاستقرار البلاد، في وقت يخشى فيه تنصل أطراف النزاع من التزاماتها السابقة في ظل مرحلة انتقالية بعد انقلاب عسكري.

وقال غوتيريش إن "اتفاق السلام يظل الإطار المناسب للإصلاحات العاجلة للمؤسسات، ويجب أن يبقى تطبيقه أولوية".

وأضاف "لا يوجد بديل قابل للتطبيق. ادعو السلطات الانتقالية إلى تبني الاتفاق والحركات الموقعة إلى تجديد التزامها باتخاذ تدابير ملموسة لضمان التقدم في تنفيذ الاتفاق".

واستولت مجموعة عسكرية يقودها الكولونيل عاصمي غويتا على السلطة في باماكو في 18 أغسطس، مطيحة بالرئيس إبراهيم بوكري كيتا.

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة من أن "الفراغ السياسي مصدر قلق عميق، لأنه يهدد بالمزيد من التأخير في تطبيق اتفاق السلام وبرنامج الإصلاحات الذي تباطأ بشكل كبير في الأشهر السابقة. لذلك أحث جميع الأطراف المالية المعنية على العمل معا، في إطار روح التراضي، لخلق الشروط الأساسية لانتقال توافقي وشامل".

واعتبر أن "خارطة طريق عملية ستكون ضرورية لضمان استمرارية الدولة ولخلق الشروط الأساسية لوضع مؤسسات ديمقراطية أكثر قوة، وقواعد قضائية أخرى.

بروكسل تتهيا لانتهاك لندن اتفاق بريكست

حكومة بوريس جونسون ويشكل تراجعاً جزئياً عن اتفاق بريكست مع الاتحاد الأوروبي في 31 يناير الماضي. ويات على مجلس اللوردات المصادقة عليه.

وينتهك مشروع القانون التزامات تعهدت بها بريطانيا متعلقة بإيرلندا الشمالية، وتهدف إلى تجنب إعادة إنشاء حدود مادية بين جمهورية إيرلندا، العضو في الاتحاد الأوروبي، والمطاعة البريطانية، وهو أمر يعد الضمان الأساسي لاستمرار السلام في الجزيرة.

وقالت فون دير لاين "مشروع القانون بطبيعته انتهاك لما نص عليه اتفاق بريكست. إضافة إلى ذلك في حال تبنيه بصيغته الحالية فهو يتناقض تماما مع البروتوكول المتعلق بإيرلندا وأيرلندا الشمالية" المشمول في الاتفاقية.



أورسولا فون دير لاين
قررنا توجيه رسالة إنذار رسمية للحكومة البريطانية

وتتعرض المحادثات حول العديد من الموضوعات الحساسة، بما في ذلك الضمانات التي يطلبها الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بالمساعدات المالية والاجتماعية والبيئية وبخاصة المساعدات الحكومية لتفادي وجود اقتصاد غير منظم وينافس بشكل غير عادل على الطرف الآخر من القناة.

كما يجب التوصل إلى إبرام اتفاقية بشأن الصيد البحري، وهو موضوع مهم لعدد من الدول الأوروبية كفرنسا وإسبانيا والدنمارك وبلجيكا وهولندا، تسمح للأوروبيين بمواصله الصيد في المياه البريطانية الغنية بالثروة السمكية.

ويتعين إيجاد اتفاق لنظام "حوكمة" الاتفاقية المستقبلية، ولاسيما كيفية حل لندن وبروكسل نزاعاتهما التجارية المستقبلية وموقع محكمة العدل الأوروبية في هذه العملية.

فيه المفاوضات البريطانية والأوروبيون في بروكسل منذ الثلاثاء، في جولة مفاوضات حاسمة حول العلاقة التجارية المستقبلية تنتهي الجمعة.

وقالت المفوضية في بيان "ندعو الحكومة البريطانية لإرسال ملاحظاتها في غضون شهر. بعد درس هذه الملاحظات أو في غيابها يمكن للمفوضية اتخاذ قرار مدعوم بحجج إذا اقتضى الأمر".

ويعد الإجراء أن يُرفع إلى محكمة العدل الأوروبية التي قد ترفض غرامات على بريطانيا أو ترفض قيودا عليها.

وقال المتحدث باسم الحكومة البريطانية "سنرد على الرسالة في الوقت المناسب".

وصادق النواب البريطانيون الثلاثاء على مشروع قانون مثير للجدل طرحته

فيه المفاوضات البريطانية والأوروبيون في بروكسل منذ الثلاثاء، في جولة مفاوضات حاسمة حول العلاقة التجارية المستقبلية تنتهي الجمعة.

وقالت المفوضية في بيان "ندعو الحكومة البريطانية لإرسال ملاحظاتها في غضون شهر. بعد درس هذه الملاحظات أو في غيابها يمكن للمفوضية اتخاذ قرار مدعوم بحجج إذا اقتضى الأمر".

ويعد الإجراء أن يُرفع إلى محكمة العدل الأوروبية التي قد ترفض غرامات على بريطانيا أو ترفض قيودا عليها.

وقال المتحدث باسم الحكومة البريطانية "سنرد على الرسالة في الوقت المناسب".

وصادق النواب البريطانيون الثلاثاء على مشروع قانون مثير للجدل طرحته

فيه المفاوضات البريطانية والأوروبيون في بروكسل منذ الثلاثاء، في جولة مفاوضات حاسمة حول العلاقة التجارية المستقبلية تنتهي الجمعة.

وقالت المفوضية في بيان "ندعو الحكومة البريطانية لإرسال ملاحظاتها في غضون شهر. بعد درس هذه الملاحظات أو في غيابها يمكن للمفوضية اتخاذ قرار مدعوم بحجج إذا اقتضى الأمر".

ويعد الإجراء أن يُرفع إلى محكمة العدل الأوروبية التي قد ترفض غرامات على بريطانيا أو ترفض قيودا عليها.

وقال المتحدث باسم الحكومة البريطانية "سنرد على الرسالة في الوقت المناسب".

وصادق النواب البريطانيون الثلاثاء على مشروع قانون مثير للجدل طرحته



مسار طلاق متشرد